العون: جمعية السلام للأعمال الإنسانية والخيرية ستنفذ مجموعة مشاريع خيرية في «بورما»

6

ما السند القانوني للصفقة وما التكلفة التي سيتكبدها الناقل الوطني؟

عسكر يسأل الصبيح عن أسباب شراء «الكويتية» 4 طائرات ثم بيعها إلى «ألافكو» واستئجارها منها مرة أخرى

وجه النائب عسكر العنزي حزمة من الاسئلة البرلمانية الى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح عن شراء شركة الخطوط الجوية الكويتية 4 طائرات من شركة بوينج ثم بيعها لشركة (ألافكو) واستئجارها منها مرة أخرى.

ونص الاسئلة كالتالي : ذكرت تقارير إعلامية أن شركة (ألافكو) لتمويل وشراء وتأجير الطائرات فازت بمزايدة طرحتها شركة الخطوط الجوية الكويتية لشراء أربع طائرات من طراز بوينغ B777–300ER بقيمة إجمالية 1.358.4 مليار دولار أميركي وفق الأسعار المعلنة لشركة بوينغ (بما يعادل 413.78 مليون د.ك) من شركة الخطوط الجوية الكويتية، وإعادة تأجير تلك الطائرات ل» الكويتية « مرة أخرى.

واضافت التقارير المنشورة ان شركة الخطوط الجوية الكويتية وشركة (ألافكو) لتمويل شراء وتأجير الطائرات وقعتا اتفاقا لبيع واعادة تأجير الاربع طائرات لمدة ايجار تمتد الى 12 عاما.

لذلك يرجى تزويدي بالآتي :

1– ما صحة ما نشر عن شراء شركة الخطوط الجوية الكويتية لطائرات جديدة، ثم بيعها الى شركة «ألافكو»

عسكر العنزي

هند الصبيح

وإعادة استئجارها منها مرة اخرى؟ وما هي أسباب قيام « الكويتية « بذلك؟

2– هل عملية البيع والاستئجار لتلك الطائرات استند على دارسة جدوى؟ وما الجهة التي قامت بإعداد تلك الدراسة؟

3– من هو صاحب فكرة بيع « الكويتية « للطائرات الأربعة المملوكة لها ثم اعادة بيعها الى شركة اخرى ثم استئجار نفس الطائرات مرة اخرى بعد التخلي عن ملكيتها؟

5– لماذا تم طرح بيع الطائرات الأربعة واستئجارها بنظام المزايدة وليس المناقصة؟ مع تزويدي بمستندات الطرح والترسية؟

6– ما هو عدد الشركات التي تقدمت بعروضها وأسماء تلك الشركات وقيمة كل عرض ولماذا وقع الاختيار على شركة (ألافكو)؟

7– ما قيمة شراء الطائرات الأربعة من شركة بوينغ؟ وما قيمة بيع تلك الطائرات لشركة (ألافكو)؟ وما الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع؟ مع تزويدي بنسخة من عقود الشراء من شركة بوينغ، وعقد بيع الطائرات الأربعة من شركة « الكويتية « الى شركة (ألافكو).

8– ما هي مدة استئجار الطائرات الأربعة؟ وما التكلفة المادية التي ستتكبدها شركة الخطوط الجوية الكويتية بعد إعادة استئجار تلك الطائرات من شركة (ألافكو) التي قامت بشرائها؟ وما قيمة الاستئجار شهريا وسنويا؟ وهل قيمة استئجارها ثابتة خلال مدة العقد ام متغيرة وتزيد بنسبة معينة كل سنك؟ مع تزويدي بنسخة من عقد الاستئجار؟

9– ما هي أرباح شركة (ألافكو) من تلك الصفقة خلال مدة العقد؟

10– هل ستقوم شركة (ألافكو) بالتسديد الفوري لمبلغ شراء الطائرات الأربعة الى شركة « الكويتية «؟ ام هناك تيسيرات في السداد؟ ولماذا؟ مع تزويدي بنسخة من عقد بيع الطائرات الأربعة الى شركة (ألافكو).

11– هل توجد اي علاقة تجارية او غير تجارية او عائلية او تعارض مصالح بين اي من رئيس وأعضاء مجلس ادارة شركة الخطوط الجوية الكويتية الحالي وبين أي من رئيس وأعضاء مجلس ادارة شركة (ألافكو)؟

12– هل يوجد شرط جزائي في عقد بيع الطائرات الأربعة واستئجارها؟ وما قيمته؟

13– ما الجهة التي اتخذت قرار بيع الطائرات الأربعة واستئجارها؟ وهل تم عرض القرار على الجمعية العمومية لشركة الخطوط الجوية الكويتية ام لا؟ وهل تم عرض القرار على الوزير المعني ام لا؟ وماذا كان رد الوزير المختص بالإشراف على شركة الخطوط الجوية الكويتية؟ مع تزويدي بكافة الأوراق والمستندات والوثائق والعقود الدالة على الردود على الأسئلة السابقة.

أكد أنه يصب في مصلحة الشباب

العتيبي يشيد بخطوات وزارة التجارة التي صاغت فكرة التراخيص المنزلية

خالد العتيبي

خالد الروضان

أشاد النائب خالد العتيبي بخطوات وزارة التجارة التي صاغت فكرة التراخيص المنزلية (الرخص الحره متناهية الصغر)، مؤكدا ان تلك الافكار غير التقليدية التي تخدم شرائح كبيرة من المواطنين وخاصة فئة الشباب خطوة هامة تصب في اتجاه تنمية المشروعات الصغيرة وتساعد هؤلاء الشباب على القيام باعمالهم بإشراف من الدولة التي كانت تفتقد لمعلومات عن هذه الانشطة ونوعيتها.

وجدد العتيبي دعمه لهذا التوجه قائلا سندعم هذا التوجه الذي يصب في مصلحة الشباب والمواطن على حد سواء، معتبرا ان منح التراخيص المنزلية للشباب أسوة بما يحدث بدول العالم سيساعد السوق الكويتي على النمو على ايدي هذه العقول ويعطي لهؤلاء الشباب الغطاء القانوني الذي افتقدوه كثيرا وتسبب لهم في خسائر جمة فضلا عن غطاء اخر من الحماية على صعيد الملكية الفكرية.

وتمنى العتيبي تعاون كافة الجهات الحكومية مع مثل هذه الافكار التي تواكب المرحلة مطالبا تلك الجهات بالبدء بتغيير عقليتها التي تقيس الأمور بالمستندات الاختام، قائلا نحن في عام 2017 ولم يعد من اللائق ان تتقيد بعض الجهات بشروطها ومطالبها التي تصر عليها منذ عقود مطالبا جميع المسؤولين وخاصة المتعاملين مع الشباب بالمرونة والتعاون لتنفيذ الافكار التي تخدم فئة الشباب والمواطن بشكل عام.

واختتم العتيبي تصريحه قائلا ان ما نراه من تراشق اعلامي حول هذا القرار وغيره من القرارات الاخرى سيؤدي في النهاية الى اعاقة هذا التوجه الذي يخدم الشباب والذي نأمل ان يصنع مجالا تنافسيا لخدمة المستهلك، فما هذا التراشق سوى تأكيد بان الجهات الحكومية ما زالت تدور في فلك الجزر المنعزلة وان تصريحات المسؤولين عن الشباب وتحقيق امالهم مجرد تصريحات لا واقع لها.

مطبخ التشريعات 6 للرجوع إليها بالدراسات التي ستنفذها اللجنة على المقترحات التي ستتلقاها بالمستقبل

العجيل: «التشريعية» بصدد طلب برامج جديدة للتشريعات الأجنبية

أعد موقع مجلس الأمة التابع لقطاع الإعلام والعلاقات العامة وقسم الصحافة البرلمانية بالأمانة العامة للمجلس عددا من التقارير عن لقاءات مع رؤساء مكاتب اللجان البرلمانية.

و«الوسط» انطلاقا من دورها التثقيفي والتوعوي، تواصل اعادة نشر تلك التقارير على حلقات مساهمة منها في تثقيف القراء برلمانيا وزيادة وعيهم بدور اللجان البرلمانية وطبيعة عملها باعتبارها « مطبخ « المجلس لإعداد التشريعات والقوانين التي يصوت عليها المجلس فضلا عن مناقشة المقترحات والقضايا التي تهم المواطنين والمواطنات.

وفي هذا العدد نستعرض دور قسم الإحالات بإدارة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية من خلال حديث لرئيس القسم عمر العجيل.

وقال العجيل: إنه بعد تعديل هيكل مجلس الأمة بالكامل وتحديدا قطاع اللجان تم استحداث أربع إدارات هي مكتب اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الميزانيات والحساب الختامي ومكتب اللجنة المالية والشؤون الاقتصادية وإدارة الدعم الاستشاري.

واضاف العجيل : إن إدارة اللجنة التشريعية تنقسم إلى قسمين هما الإحالات والإعداد بالتكليف وقسم التقارير التشريعية ويشمل عمل اللجنة دراسة جميع الاقتراحات والقوانين المقدمة من النواب والتي تصنف على فئتين الأولى اختصاص أصيل للجنة التشريعية والقانونية والثانية تختص بباقي لجان المجلس.

وذكر أن اللجنة تبدأ بدراسة المقترح من جوانبه القانونية والدستورية واللغوية ومراجعته ويعرض بعدها على أعضاء اللجنة للتصويت عليه ثم يُعد تقرير عنه وفق ما انتهت إليه اللجنة ويعتمد من قبل الرئيس والمقرر ويرسل للجنة المختصة.

أما عن المقترحات ذات الاختصاص الأصلي فتقوم اللجنة بدراستها باستفاضة من الناحية الدستورية والقانونية مع عمل استطلاع وجهات النظر لجميع الجهات ذات الصلة بالموضوع سواء حكومية أو غير حكومية بالإضافة إلى جهات المجتمع المدني المعنية بالموضوع.

وأضاف أنه يتم وضع جداول مقارنة تتضمن الاقتراحات المقدمة ومشاريع الحكومة من خلال فرق عمل تعرضها على أعضاء اللجنة تتضمن الدراسات التشريعية لعدد من قوانين الدول العربية والأجنبية لأخذ ما يناسب منها طبيعة الوضع في دولة الكويت.

وأكد أن اللجنة لديها ما يكفيها من الموظفين الأكفاء القادرين على إنجاز هذا الكم الهائل من الاقتراحات معربا عن اعتزازه بالجهود التي يبذلها موظفو اللجنة.

وحول الاقتراحات التي تصل بصفة الاستعجال بين العجيل أنها حالات نادرة في حين تصل اقتراحات تكون مرتبطة باقتراحات تم الانتهاء من دراستها فنقوم مباشرة بإرسالها للجنة المختصة.

وقال إن اللجنة التشريعية هي المرجعية القانونية لمجلس الأمة ولجانه وذلك طبقا للائحة الداخلية فيما تمثل لجان المجلس المهيئ الأساسي لقوانين الدولة قبل إقرارها في المجلس بعد استيفاء جميع الجوانب الدستورية والقانونية والفنية واللغوية.

وأشار العجيل الى وجود عدد من القوانين التي أضيفت عليها بعض التعديلات بعد التصويت عليها في المداولتين مؤكدا أنه يحق للمجلس إعادة أي قانون إلى اللجنة التشريعية لتنسيق الأحكام والصياغة ومن ثم يحال إلى إدارة القرارات التشريعية لإحالته للمجلس ليتم تقديمه للحكومة بصورته النهائية.

وشدد على أهمية عدم تعارض المقترحات بقوانين التي تتلقاها اللجنة مع مواد الدستور وقوانين الدولة والاتفاقيات الدولية واللائحة الداخلية بالإضافة إلى مبادئ المحكمة الدستورية وأحكام محكمة التمييز

وحول المشاريع بقوانين التي تتقدم بها الحكومة ذكر العجيل أنها تذهب مباشرة إلى اللجان المختصة وأن اللجنة التشريعية أنجزت الكثير من المشاريع الحكومية لم تردنا حتى الآن أي ملاحظات من الحكومة عليها.

وأكد العجيل أن اللجنة لم تستعن حتى الآن بأي جهة خارجية لتقديم المساندة في العمل مبينا أن ما قدمته الجهات الخارجية للجنة التشريعية لا يتجاوز تقديم الرأي في بعض المسائل.

وأضاف أن اللجنة بصدد طلب برامج جديدة للتشريعات الأجنبية للرجوع إليها في الدراسات التي ستنفذها على المقترحات التي ستتلقاها اللجنة في المستقبل. وحول تطوير آلية العمل في لجان المجلس قال العجيل «لاحظنا تغيرا في عمل التشريعية وباقي اللجان في المجلس الحالي من حيث المرونة والنظام حيث وضع لكل لجنة آلية محددة لإعداد التقارير ونظام إلكتروني بالاضافة إلى نظامي الميكنة والأرشفة».

وأكد أهمية الاطلاع والاحتكاك ببرلمانات أخرى لها باع طويل في العمل البرلماني والنظام الديمقراطي وذلك لاكتساب الخبره والاطلاع على آليات عملهم مثل البرلمان الفرنسي والبرلمان البريطاني.

واشار العجيل الى ان أكثر من 450 اقتراحا بقانون تلقتها اللجنة التشريعية خلال دور الانعقاد الاول

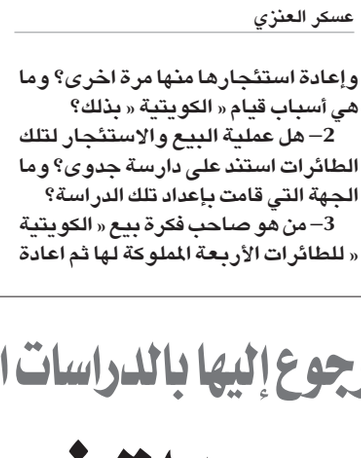

عمر العجيل

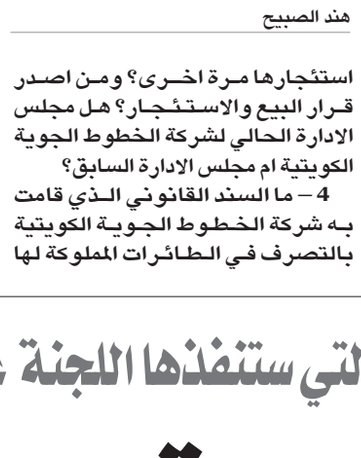

علام الكندري

عبد الحكيم السبتي

- اللجنة التشريعية هي المرجعية القانونية لمجلس الأمة ولجانه وذلك طبقا للائحة الداخلية
- اللجنة تلقت أكثر من 450 اقتراحا بقانون في دور الانعقاد الأول
- لاحظنا مرونة في عمل اللجان في المجلس الحالي ووضع لكل لجنة آلية محددة لإعداد التقارير ونظام إلكتروني
- من المهم الاطلاع والاحتكاك ببرلمانات أخرى لها باع طويل لاكتساب الخبرة والاطلاع على آليات عملهم مثل البرلمان الفرنسي والبرلمان البريطاني

تشرف عليها التربية ومجلس الثقافة والمركز العلمي

المطيري يقترح إنشاء لجنة عليا لرعاية المواهب

ماجد المطيري

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحا برغبة بشأن إنشاء لجنة عليا تشرف عليها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والمركز العلمي، تكون مهمتها استقبال المواهب الشابة من مخترعين ومتميزين لاختيار النخبة منهم.

ونص الاقتراح كالتالي : تعد ثروة الشباب الثروة الحقيقية لأي مجتمع، ونظرا لحاجة المواهب الشابة للرعاية والاهتمام لمتابعة إبداعها وتفوقها في جميع المجالات، ولرفع اسم الكويت عاليا.

لذا اقترح إنشاء لجنة عليا تشرف عليها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والمركز العلمي، تكون مهمتها استقبال المواهب الشابة من مخترعين ومتميزين لاختيار النخبة منهم لرعايتهم والانفاق عليهم ومتابعة تنمية مواهبهم وتختص في الأمور الآتية:

1 – تشجيع وتكريم المخترعين والمتميزين من أبناء الكويت في داخل الكويت وخارجها بصرف مكافآت لهم تحثهم على التقدم والرقي.–2إيجاد فرصة مناسبة للطلبة المتفوقين والمتميزين لتفعيل مواهبهم. –3تطوير النشء للقيادة في المستقبل.

4 – إبراز دور الكويت في المحافل الدولية الخاصة في إبداعات النشء.–5يراعى إيجاد أفرع من هذه اللجنة في كل محافظة من خلال المدارس.

6 – الاستعانة بتجارب الدولة المتقدمة في هذا المجال.